

المصدر :

عكاظ

التاريخ :

19-12-2006

الصفحات :

2

العدد : 12500

المسلسل : 9

برئاسة الملك.. مجلس الوزراء يقر الموازنة العامة للدولة للعام المالي ١٤٢٧ / ١٤٢٨هـ

٢٨٠ مليارات حجم الميزانية بزيادة ٤٥ مليارات عن سابقتها

أقر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله امس الاثنين السابع والعشرين من شهر ذي القعدة ١٤٢٧هـ المقابل الثامن عشر من شهر ديسمبر للعام ٢٠٠٦م في قصر اليمامة في مدينة الرياض الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٢٧/١٤٢٨هـ وقال وزير الثقافة والاعلام اياد بن أمين محني في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن المجلس تدارس بتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين في هذه الجلسة التي بدأت بآيات من القرآن الكريم الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٢٧ - ١٤٢٨هـ وأقرها اثر ذلك أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز رعاه الله الميزانية في كلمة وجهها لآخوانه وأبنائه المواطنين فيما يلي نصها:

* **تعليم الحرمين الشريفين:** اذكر الوزراء ورؤساء الأجهزة بالحرص والاهتمام بما يخدم المواطن ويدفع التنمية

* **الميزانية الجديدة الأعلى للمملكة** وتتضمن استثمارا لمواردنا في اطار الخطة الثامنة

* **تمكنا** من تسديد جزء كبير من الدين العام ليصل الى ٣٦٦ مليار ريال بنهاية العام الحالي

وايس (الرياض)

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله على نعمه الكثيرة والصلاة
والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.
أخواني المواطنين.. أخواتي المواطنات...
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد...
فعلني بركة الله وبحمده وتوفيقه يسرني
أن أعلن ميّزاتية العام المالي الجديد
١٤٢٧/١٤٢٨ التي يبلغ حجمها ثلاث مئة
وثمانين ألف مليون ريال وهي الميزانية
الأعلى للمملكة وتزيد عن سابقتها بخمسة
وأربعين ألف مليون ريال.

لقد وجهنا باعداد هذه الميزانية المباركة
بإذن الله لتتضمن استثمارات لموارد
التي أتاحت لهذا الوطن العزيز في إطار
سياسات وأهداف خطة التنمية الثامنة
ووفقاً للاولويات التي قررها المجلس
الاقتصادي الاعلى اخذاً بالاعتبار تنفيذ
البرامج والمشاريع التنموية خاصة التي
توفر الخدمات الضرورية للمواطنين مع
العمل على تخفيض حجم الدين العام الذي
يفضل الله أن نمكنا من تسديد جزء كبير منه
ليصل الى حوالي ثلاث مئة وستة وستين
الف مليون ريال بنهاية العام المالي الحاق.
وامتداداً لما تم اعتماده من مشاريع
تنموية وخدمية في الاعوام المالية الاخيرة
تضمنت الميزانية الجديدة مشاريع بلغت
التكاليف التقديرية لتنفيذها حوالي مئة
وأربعين ألف مليون ريال بما يحقق التنمية
التوازنة بين المناطق.

ولان تنمية القوى البشرية تمثل دعامة
أساسية للتنمية الشاملة فقد واصلنا
الاتفاق على تعليم أبنائنا وبناتنا والتدريب
بفئاته المتعددة واعتمد اهتمامنا الى متطلبات
رفع مستوى القدرات التربوية والتعليمية
للمعلمين والمعلمات وادخال وسائل
تعليمية حديثة لتحسين الأداء كما استمر
برنامج الابتعاث الاضافي في التركيز على
التخصصات المهمة ليكون رافداً للخطة
الابتعاث والتدريب المستمرة.

المصدر :

التاريخ :

الصفحات :

عكاز

19-12-2006

2

العدد : 12500

المسلسل : 9

حوالي ثمانية الاف كيلو متر والعديد من
مشاريع الخدمات البلدية والعناية بالبيئة
وإدارة أخطار السيول وتصريف مياه
الأمطار وتنقية عدد من السدود وتوفير
المياه وخدمات الصرف الصحي.

وفيما يخص القطاع الصناعي والتقني
ومن أجل جذب الاستثمارات الصناعية
اشتملت الميزانية على مشاريع جديدة
للمدينتين الصناعيتين في الجبيل
ويبضع وايصال الخدمات الى حدود المدن
الصناعية الأخرى والبدء بتنفيذ المرحلة
الأولى من السياسات الوطنية للعلوم
والتقنية والاعتمادات اللازمة لمواصلة
تطوير تقنية المعلومات وتنفيذ التعاملات
الإلكترونية الحكومية.

وختاماً أذكر الوزراء ورؤساء الأجهزة
بالحرص والاهتمام بتنفيذ هذه الميزانية
بما يخدم المواطن ويساهم في دفع عجلة
التنمية الشاملة.

أسأل الله العلي جيل شأنه أن يديم علينا
نعمه وأن ينفع الوطن والمواطن بهذه
الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
وأشاد وزير الثقافة والإعلام أن وزير
المالية وثناء على التوجيه الكريم أحاط
المجلس بما تم رفعه للمقام السامي الكريم
حول مشروع الميزانية الجديدة للدولة
للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ التي أعدت وفقاً
للتوجيهات الكريمة وبناء على ما ورد
في النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس
الوزراء بخصوص الميزانية العامة للدولة
وقرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم
٢٧/٩ وتاريخ ١٢/١١/١٤٢٧هـ المتعلق
بالتقرير المرفوع للمجلس من الوزارة
عن النتائج المالية خلال الأشهر التسعة
الأولى من العام المالي الحالي ١٤٢٦/١٤٢٧
والتصورات الأولية لاعداد الميزانية العامة
للدولة للعام المالي القادم ١٤٢٧/١٤٢٨

المصدر : عكاظ

التاريخ : 19-12-2006 العدد : 12500

الصفحات : 2 المسلسل : 9

الرعاية الصحية

*** مشاريع جديدة لانشاء وتجهيز ٣٨٠ مركزا للرعاية الصحية الاولية في مختلف المناطق**
*** انشاء ١٣ مستشفى جديدا وتجهيز وتوسعة وتطوير العديد من المستشفيات العالية**

الطرق والصناعة

*** تنفيذ طرق جديدة يصل مجموع اطوالها الى ٨٠٠٠ كيلو متر**
*** مشاريع جديدة للمدينتين الصناعيتين في الجبيل وينبع وايصال الخدمات للمدن الصناعية الاخرى وبدء تنفيذ المرحلة الاولى من السياسات الوطنية للعلوم والتقنية**

الصناعات التحويلية غير البترولية الى «١٠ر» في المئة وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين «٩ر» في المئة وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء «٥ر» في المئة وفي نشاط التشييد والبناء «٣ر» في المئة وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق «٢ر» في المئة.

كما أن المملكة قد سجلت في الفترة السابقة سجلا مميزا في المحافظة على مستويات منخفضة للتضخم على الرغم من زيادة الانفاق الحكومي ونشاطات القطاع الخاص الا أن هناك بعض التحديات الرئيسية المتمثلة في تزايد الضغوط وضوء البناء ويستدعي ذلك العمل للحد من ارتفاع معدلات التضخم ومراقبته. وبالنسبة للدين العام بين وزير المالية أن حجم الدين العام بلغ بنهاية العام المالي الماضي /١٤٢٥/١٤٢٦/

لنمو الا ان بعض التقارير تشير الى وجود مخاطر تهدد استمرار النمو بهذا المعدل خصوصا القباطي في بعض الاقتصاديات الرئيسية وازدياد النزعة الحمائية الى جانب ظهور بعض الضغوط التضخمية. وعن الاقتصاد الوطني أفاد وزير المالية أنه من المتوقع أن يبلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي هذا العام /١٤٢٦/١٤٢٧/٢٠٠٦م/ وفقا لتقديرات مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات /١٣٠١ر٢٠٠٠ر٠٠٠ر١٣٠١ر/ الفا وثلاث مئة وواحد مليار ومئتي مليون ريال بالاسعار الجارية محققا بذلك نموا نسبته /١٢ر٤/ في المئة مقارنة بنسبة /٢٣ر٣/ في المئة للعام السابق . أما بالاسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الاجمالي نموا تبلغ نسبته «٤ر» في المئة حيث يتوقع أن ينمو القطاع الخاص بنسبة «٢ر» في المئة وقد حققت جميع الانشطة الاقتصادية المكتونة له نموا ايجابيا اذ يقدر أن يصل النمو الحقيقي في

الايضاح الاقتصادية العالمية والمحلية. وأبان وزير الثقافة والاعلام أن ايجاز وزير المالية تناول الاوضاع الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على ايرادات البترول وبالتالي على الايرادات العامة للدولة كما تضمن عرضا للتطورات الاقتصادية المحلية والنتائج المالية للعام المالي الحالي /١٤٢٧/١٤٢٧/ ووضع الدين العام ثم الملامح الرئيسية للميزانية الجديدة وذلك على النحو التالي:

فيما يخص الاقتصاد العالمي أوضح معاليه أن تقارير المؤسسات المالية الدولية تشير الى أن النمو الاقتصادي العالمي استمر قويا على الرغم من ارتفاع وتقلب أسعار البترول حيث لا زال تأثيرها على نمو الاقتصاد العالمي محدودا وذلك نتيجة استمرار النمو القوي في عدد من الدول والتحسن المستمر في الاوضاع المالية للشركات والبيئة المالية المواتية. وعلى الرغم من هذه الظروف المعرزة

